نص ردن

▪ علاء حسن

دعوة للفرح الإجباري

▪ **علاء حسن** في "يوم الوفاء" من حق العراقيين أن يعبروا عن فرحهم بالرقص والغناء احتفاءً بالإعلان الرسمي لخروج القوات الأميركية من البلاد، والدعوة جاءت على لسان أحد مستشاري رئيس الحكومة، وهو من قياديي الأحزاب المنضوية ضمن التحالف الوطني ، والسيد المستشار اخذ دور احد وزراء الإعلام في زمن النظام السابق عندما كان يوجه بفتح أبواب مسرح الرشيد ويجبر المطربين والموسيقيين والشعراء الشعبيين على المشاركة في احتفالية غنائية لمناسبة تحقيق نصر للعراق على البوابة الشرقية .

في يوم الزحف الكبير ، والنخوة ، والبيعة والمرور ، كانت السلطة تحشد طلاب المدارس والجامعات والموظفين والجيش الشعبي ، وتوجه الرفاق من حملة شارة الحزب ووسام الاستحقاق العالي ونوط الشجاعة بالإشراف على تنظيم التظاهرات، وتوفير مستلزمات النقل بطريقة السخرة لنقل المواطنين إلى ساحات الاحتفالات في المحافظات، ليعبروا عن فرحهم ومشاعرهم ، لكي يجددوا عهد الوفاء والبيعة الدائمة للقيادة الحكيمة، وفي مقدمتها صانع أمجاد العراقيين ومجدد انبعاث الأمة . صورة الأمس يريد أن يستنسخها السيد المستشار، لكنه عبر عن أسفه الشديد لسرقة فرصة الفرح من العراقيين في يوم الوفاء من قبل جهات مشاركة في الحكومة والعملية السياسية، ثبت أنها متورطة في تهديد امن المواطنين والنظام السياسي ، وبالحرف الواحد قال " كنا نريد من كل العراقيين أن يفرحوا بالغناء والرقص والموسيقى في يوم الوفاء ، ولكن هناك من سرق هذه الفرصة منهم، فجعلهم يعيشون هواجس تراجع الملف الأمني بعد أن ثبت أن حمايات عدد من الشخصيات متورطة بارتكاب أعمال إرهابية " .

المستشار قيادي في احد الأحزاب المشاركة في الحكومة وعرف عنه انه كان من ابرز دعاة مصادرة الحريات بإغلاق النوادي والحد من شيوع المظاهر التي تقاطع الأعراف الاجتماعية السائدة المعبرة عن التحفظ تجاه الكثير من المظاهر، ومن بينها الغناء والموسيقى والامتناع عن ارتداء الحجاب، ودعوته إلى الفرح في يوم الوفاء على طريقته ألغت ما أعلنه في السابق ، خصوصا أن الكثير من المواطنين يعرفون أو يحفظون تصريحات المسؤولين والسياسيين التي تمس حقوقهم وحرياتهم الشخصية . العراقيون ليسوا بحاجة إلى تسمية أيامهم على طريقة النظام السابق ، وهم قبل المسؤولين والسياسيين كانوا يتطلعون إلى خروج القوات الأميركية ، لاعتقادهم بأنها لم تحفظ أمنهم ، وأشرفت على عملية سياسية عقيمة ، وكانت وراء كتابة دستور ملغوم ، وفرض إرادة طرف على حساب آخر ، وجسدت الفوضى المنظمة في البلاد حتى أصبحت عنوانا للديمقراطية في العراق.

العراقي يحتفل حينما يشعر بأن الفرقاء السياسيين تركوا خلافاتهم ، واتجهوا نحو بناء دولة المواطنة ، وحسموا خلافاتهم ، وتوصلوا الى اتفاق نهائي ، لتعديل الدستور وتخليصه من الألغام الموجودة في العديد من المواد والفقرات ، وهو يحتفل عندما يتم رفع جميع الكتل الكونكريتية ، وتحقق الحكومة برنامجها بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وخصوصا من يعيش تحت مستوى خط الفقر ، أما أن يحتفل المواطن استجابة لدعوة المستشار، فالأمر أشبه بمن يطلب من حامل نعش أبيه أن يغني مقام البنجكاه مع بستة الليلة حلوة ، حلوة وجميلة آهاااااااااا جميلة.

مشاريع كربلاء معطلة.. والسبب عدم قدرة الشركات على التنفيذ

فيما يشكو المواطنون وجود عيوب كثيرة في المشاريع التي تنفذ في مدينة كربلاء وخاصة تلك المتعلقة بالطرق والأرصفة فإن لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي تؤكد وجود مثل هذه العيوب التي لا تختلف عن عيوب أية مشاريع منفذة في محافظات العراق، والسبب الرئيس في ذلك هو ضعف الشركات المنفذة التي لم تكن لديها خبرات متراكمة في العمل أو لها باع طويل في تنفيذ المشاريع او لدينا شركات تدرب كوادرها ومنتسبيها بل إن الكثير منها لا تمتلك حتى آليات توازي حجم المشاريع المنفذة.

احد المشاريع المتلكئة

□ كربلاء /علي العلاوي

ويقول المواطن عباس سعد انه علينا أولا أن نقر بأن هناك مشاريع كثرة تشهدها المحافظة حتى لا يكاد حي من أحياء المدينة لا يوجد فيه مشروع سواء للطرق أو المجسرات أو الأرصفة وحتى الحدائق..وأضاف لكن المشكلة لا تكمن بعدد المشاريع بل في كيفية التنفيذ وضعف الشركات وضعف المراقبة..

ويوضح إن أي مسؤول بإمكانه ان يرى المشاريع المنفذة فيها عيوب كثيرة ومنها الأرصفة المتآكلة الأطراف أو مشروع تبليط شارع لا ترى فيه مستوى واحد أو نهايات مستقيمة وهذا مرده إلى ضعف الرقابة المطلوبة من قبل المهندس المشرف أو ضعفها من قبل الدائرة المعنية.فيما يقول المواطن خلف محمود إن المشكلة لا تقتصر على الشوارع والأرصفة التي قد لا تكون فيها الخبرات متوافرة لدى المقاولين ولكن كيف هي الخبرة في البناء أليس في العراق أسطوات في البناء لكي يكون هناك تلكؤ مثلا في المستشفى البيطري الذي ننتظر انجازه كوننا فلاحين ونريد أن يكون للمستشفى دور في زيادة الوعي والعلاج وغيرها، ويؤكد المواطن امجد الخيكاني إن إحدى الشركات التي تنفذ مشروعا لتبليط وتعديل طرق الحي الذي يسكنه، قامت بحفر الشارع وبيع التراب لمسافة تصل إلى نصف متر وبعض الأحيان إلى أكثر من متر ونكتشف إن لهذه الشركة شفلا واحدا، وإنها تقوم بتأجيره كما سمعنا، وان السيارات الحمل التي تنقل التراب هي أيضا مؤجرة ولا احد يعلم كيف تتم إحالة المشاريع الى هكذا مقاولين أو شركات.

من جهته يقول رئيس لجنة الصحة في مجلس محافظة كربلاء حسين شدهان العبودي إن بعض الشركات تعاني من عمليات تنفيذ المشاريع المحالة اليها ومنها تلكؤ إحدى الشركات في تنفيذ مشروع جناح إضافي في مستشفى في قضاء عين التمر الذي ينتظره الأهالي بفارغ الصبر، لان هذه المدينة تبعد عن مركز كربلاء أكثر من ٨٥ كم ،وهي ذات المسافة بينها وبين النجف..وأشار إلى أن لجنة الصحة عازمة على فتح تحقيق شامل مع الشركة كونها متلكئة وغير قادرة على تنفيذ المشروع الذي من المفترض أكماله منذ عام ٢٠٠٩ ، بل سنفاتح وزارة الصحة من أجل وضع هذه الشركة في القائمة السوداء لغلق هذا الملف وإحالة المشروع إلى شركة أخرى.لكن رئيس لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي في مجلس محافظة كربلاء الدكتور عباس ناصر حساني يقول: نعم هناك مشاريع فيها عيوب وهذا الأمر غير مختصر أو مقتصر على محافظة كربلاء لان السبب يعرفه الجميع وهو ضعف إمكانات الشركات العراقية وعدم خبرتها بل إن البعض منها يشكو الضعف المالي ..مشيرا إلى إن من بين ٩٠٠ مشروع تم انجازه في المحافظة أو يتم انجازه فان العيوب تظهر وهذا متوقع من قبلنا لضعف هذه الشركات وغياب الشركات العالمية التي تعطي عمرا للمشاريع وهذا ما قلناه كثيرا في تصريحاتنا للإعلام ومنها المدى.ويكشف حساني للمدى التقارير التي رعتها لجنته إلى الجهات المسؤولة سواء مكتب المحافظ لشؤون التنمية والإعمار أو رئاسة مجلس المحافظة والتي من بينها وجود العيوب في بعض المشاريع بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة بحقها، لان الأمر عائد لهم فنحن جهة رقابية إشرافية وهذا ما نقوم به..ويبين حساني بالتقارير انه تمت زيارة موقعية لمشروع إنشاء طريق المحمدية والذي تم فيه إكساء الشارع بدون محضر، وبالتالي تمت ملاحظة وجود مناطق منخفضة بالتبليط وهذا يؤثر على انسيابية الطريق كما تمت زيارة مشروع مستشفى البيطري مع مختبراته ووجدنا هناك تلكؤا في التنفيذ ورداءة في التنفيذ في فقرة الأسس، مع عدم تهيئة المواد الإنشائية الكافية للصب..

ولفت إلى انه تمت زيارة تطوير شارع الغدير الذي قامت الشركة بالعمل فيه خلال ساعات الليل بدون توفر مستلزمات السلامة المهنية وبدون حضور مهندس دائرة المشاريع أو مهندس الدائرة المستفيدة، فقد وجدنا إن الشركة لم تنفذ المشروع بصورة صحيحة بل كان عملها رديئا من خلال عدم حدل الطبقة بصورة صحيحة ولم يتخذ أي إجراء فني، مما يعني أن هناك غاية في العمل الليلي..

أما طريق بدعة عيشة الذي يقع في إحدى النواحي فوجدنا إن العمل يجري من دون حضور أي مهندس أو فني من مديرية الطرق والجسور وإدارة المشاريع وهذه الحالة تتكرر في اغلب المشاريع وهي مخالفة للتعليمات لان هذا يعني إن المشروع لا ينجز وفق المواصفات الفنية، وبالتالي التسبب بتقليل عمر الشارع وهدر المال بسبب تلف الشارع بفترة زمنية قصيرة لان لا مراقبة على التنفيذ قبل الانتهاء.

الحكومة تنهي تعديلات قانون المحافظات.. وتطلب الآراء

البرلمان متفائل: سننضج المسودة ▪ بابل مرحبة: لا بأس بالمشروع ▪ الأنبار متجاهلة: ذاهبون للإقليم

□ بغداد/ دعاء ازاد

كشفت وزارة الدولة لشؤون المحافظات، الاثنين، عن احالة مسودة قانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ الى مجالس المحافظات للاطلاع على التعديلات التي أدخلت عليه وابداء رأيها قبل مناقشتها في مجلس الوزراء. وقال وزير الدولة طورهان المفتي لوكالة كردستان للأنباء، إن "مجلس شورى الدولة اقترح احالة التعديلات التي ادخلت على قانون ٢١ الى مجالس المحافظات للاطلاع على التعديلات وإعلان مواقفها منها كي لا تكون هناك حجة على مواد القانون المعدل بعد المصادقة عليه".

واوضح المفتي أن "كل محافظة ومجلس محافظة لديه نسخة من قانون الاقاليم والمحافظات المعدل،هم مطالبون بإبداء رأيهم بشأنه"، مشيرا الى أن "القانون حوّل الى المحافظات منذ عشرة أيام".

وتابع المفتي أن "هذه الخطوة مهمة لتجنب الشبهات عن التعديلات التي أدخلت على القانون"، متوقعا أن "تبدي المحافظات مواقفها خلال الأسبوع المقبل". من جانبه، ذكر عضو لجنة المحافظات والخدمات في مجلس النواب احسان العوادي في تصريح لـ(المدى) أن القانون ينطوي على فك الاشتباك بين صلاحيات مجالس المحافظات من جهة، ومجلس النواب من جهة اخرى.

وأوضح " ذلك من خلال سحب الصلاحية التشريعية من الحكومات المحلية وحصر التشريع في مجلس النواب كونه الأساس في العمليات التشريعية"، كاشفا "عن وجود توجه بتخفيض عدد أعضاء مجالس المحافظات" فضلا عن تخفيض الميزانية التي وصفها بالمبالغ بها.

العوادي أكد أن العمل جار لإنضاج المسودة بالشكل النهائي وسيأخذ ذلك وقتا أضافيا، وهذا القانون قد لا يرضي الجميع لكن هذا أفضل ما يمكن وضعه واعتبر هذا التعديل جيدا . من جانبها، لم تعر محافظة الانبار اي اهمية للقانون إذ أكد عضو مجلس محافظة مزهر الملا في تصريح لـ(المدى) نحن نطمح لتشكيل إقليم الانبار وهذا القانون وحتى القانون القديم لا يلبيان طموحنا. فيما أوضح رئيس لجنة الخدمات في محافظة بابل حسان محرج في حديث لـ(المدى) أن المحافظة لم تصلها أي نسخة من هذا القانون ولكن لدينا معلومات بأن هناك نية لتحديد الراتب التقاعدي للأعضاء الحاليين والسابقين مع تقليص العدد، وهذا مؤشر ايجابي لكن نحن مع تقليص عدد الأعضاء وتوسيع صلاحيات المحافظات.

وأثار قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم جدلاً سياسياً بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية التي اتهمت الأخيرة بتقييد صلاحياتها.

وأعلنت محافظة صلاح الدين أول من امس عن تصويتها على تحويلها الى إقليم مستقل اقتصاديا وإداريا. وتقول القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي أن تصرفات الحكومة الاتحادية تجاه الحكومات المحلية سيدفعها الى اللجوء الى فكرة الأقاليم لاستعادة صلاحياتها.

وكانت لجنة المحافظات والأقاليم النيابية قد كشفت في وقت سابق عن ان الحكومة الاتحادية عطلت جزءاً من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ ، فيما بينت أن الوزارات الاتحادية التي خولت بتنفيذ المشاريع لم تكن قادرة على الإيفاء بالتزاماتها.

يذكر ان مجلس محافظة الأنبار هدد بإحالة قوائم ٢ ٪من الناخبين في المحافظة الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لفتح المراكز لتسجيل عشر الناخبين، في حال عدم تنفيذ الحكومة مطالب المجلس الذي تقدم بها الأسبوع الماضي.

وقال عضو المجلس فيصل العيساوي الأسبوع الماضي :إن الاستفتاء سيكون هو القرار الحاسم لموضوع إقليم الأنبار،مشيراً الى انه اذا كان الجمهور رافضاً او مؤيداً لذلك فسيتم الالتزام به.

وأضاف العيساوي:أن الأغلبية في المحافظة هم من المؤيدين للاقليم وليسوا رافضين،مستدركا بأن الرافضين لذلك لديهم شراكة معينة ويحاولون التأثير على الوضع لكي لا يتم رفع القرار الى المفوضية.

واشار العيساوي الى أن مجلس محافظة الأنبار قد سار بخطوات منهجية وعلى أسس علمية ووفق مصالح واضحة على طريق إعلان المحافظة اقليماً،من خلال استيفاء جميع الأمور السياسية والاجتماعية والقانونية واستكمالها ولم يبق أمام الحكومة الآن إلا أن تحيل الطلب الى مفوضية الانتخابات لاجراء الاستفتاء،منوهاً بأن المحافظة في حال الاعتراض على ذلك فانها قامت باستكمال قوائم ٢ بالمئة من الناخبين في المحافظة واستكمال قوائمهم وستتم احالة هذا الطلب مباشرة الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لفتح مراكز الاقتراع لتسجيل عشر الناخبين في المحافظة.

تقسيم بلدية الموصل إلى ثمانية قطاعات ووضع تصاميم جديدة لمنطقة الغابات السياحية

□ الموصل / نوزت شمدين

ذكر مدير بلدية الموصل، المهندس عبد الستار الحبو، أن بلدية الموصل تم تقسيمها الى ثمانية قطاعات بلدية، موزعة بالتساوي على جانبي المدينة،وقد وزعت عليها الكوادر لتباشر عملها في شهر شباط المقبل من اجل رفع مستوى الخدمات البلدية، وقال الحبو: من خلال القطاعات البلدية الجديدة سيلمس المواطن خدمةً بلدية أفضل، لكونها ستكون قريبة من محل سكنه، مما يتيح سرعة إنجاز المعاملة، وتقليل الروتين الإداري الخانق الذي كان يعانيه المواطن وهو يراجع مديرية البلدية، وتم وضع خطة متكاملة لتثبيت هذه القطاعات، التي سيكون الواحد منها عبارة عن بلدية مصغرة ومستقلة، وستباشر أعمالها في الأول من شباط من العام المقبل.

وأضاف مدير البلدية: أن كل قطاع سيضم مفرزة تتألف من ممثلين عن دوائر الماء والمجاري والاتصالات والكهرباء، لضمان تنسيق العمل، وعدم تداخل مشاريع هذه الدوائر.

وأكد عبد الستار الحبو، أن تقسيم العمل البلدي وتوزيعه على القطاعات سيتيح البدء بحملة تنظيف واسعة لمدينة الموصل، تبدأ في يوم واحد في جميع القطاعات، وسيتم زيادة الكوادر في كل قطاع من أجل ضمان تنفيذ المشاريع .وعقد اجتماع في مديرية بلدية الموصل ضم رؤساء القطاعات الثمان لوضع اللمسات النهائية للمباشرة بالعمل وفق الآلية الجديدة، وتم الاتفاق على إعلان القطاعات والأحياء التابعة لها خلال الأسبوع المقبل عبر وسائل الإعلام.

والجدير بالإشارة، إن القطاعات البلدية المستحدثة ستتولى القيام بأعمال منح إجازات البناء وتثبيت الحدود، وحصر وإزالة التجاوزات، وصيانة الحفر والمطبات، والتنظيف ورفع الأنقاض، مع إنشاء وإدامة المناطق الخضر، وجباية الواردات والإيجارات. من جهة أخرى، ذكر عبد الستار الحبو، أن خطة وضعت من أجل إعادة تصميم غابات مدينة الموصل، وفق المتطلبات السياحية الحديثة، وانه أوعز إلى الكادرين الهندسي والفني في دائرته، بإعداد تصاميم حديثة للكازينوهات، وعرضها كفرص استثمارية متاحة، وستكون على شكل عقود مساطحة تتراوح مدة إيجارها ما بين ١٠ــ٢٠ عاماً، ومن شأن ذلك تطوير قطاع السياحة في نينوى، هذا بالإضافة الى منع التجاوزات الحاصلة حالياً على أرصفة وشوارع وساحات منطقة الغابات.

وتابع مدير البلدية: " تم الاتفاق مع الكادر الهندسي على وضع تصاميم كاملة لحافة نهر دجلة في منقطة الغابات، والإيعاز الى مديرية عقارات الدولة، بعدم منح موافقاتها بصورة عشوائية، كون غدارة الشواطئ والأراضي العائدة إلى وزارة المالية داخل المدينة، تدخل ضمن أعمال مديرية بلدية الموصل، كما تم توجيه مستأجري الكازينوهات، بعدم التجاوز على ضفة النهر، مما يؤدي الى تشويه المنظر العام للمنطقة.

وقال مدير البلدية إن مشاكل عديدة تواجه أصحاب المطاعم والمتنزهات في منطقة الغابات، تتمثل بغلق الطرق المؤدية إلى شارع الغابات، ومنع مرور المركبات المدنية فيه، مما تسبب بتوقف العمل، لتظهر مشكلة الإيجارات ومطالبة أصحاب المطاعم والمتنزهات بخفضها جراء الأضرار التي لحقت بهم.

مجلس ذي قار يحذّر من زحف التجاوزات على مجمّع حقول الدواجن

□ الناصرية / حسين العامل

حذر رئيس اللجنة الزراعية في مجلس محافظة ذي قار من زحف التجاوزات على مجمع حقول الدواجن، مؤكداً توقف معظم الحقول المذكورة عن العمل بفعل اتساع رقعة التجاوزات ومحاصرة حقول الدواجن بالدور السكنية .وقال كريم يوسف الجابري في تقرير مفصل عرضه خلال اجتماع مجلس المحافظة الذي عقد مؤخرا وحضرته المدى :إن التجاوزات على الأراضي المخصصة لحقول الدواجن الواقعة بين ناحية الفضلية وقضاء سوق الشيوخ أخذت تتسع بشكل لافت، وان تلك الحقول أصبحت محاصرة ومحاطة بالدور السكنية، وهذا ما أدى الى تعطيل العمل في تلك الحقول كون الواقع الجديد أصبح لا ينسجم مع المحددات البيئية والشروط الصحية .

وحذر رئيس اللجنة الزراعية في المجلس من انعكاس تعطل عمل الحقول على الواقع الاقتصادي للمحافظة لافتا إلى ما تعرض له أصحاب الحقول من خسائر كبيرة نتيجة ذلك، ودعا الجابري الى تشكيل لجنة لرفع التجاوزات او تعويض أصحاب الحقول بمواقع بديلة لإقامة مشاريعهم واستئناف العمل .وكان مدير عام الهيئة العامة لخدمات الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة مصدق دلفي قد أشار مؤخرا إلى أن العراق لا يغطي سوى ٣٠ بالمئة من حاجته للحوم الحمراء، و٤٥ بالمئة من اللحوم البيضاء، ونسبة ٣٠ بالمئة من بيض المائدة .ومن جانبه اقر رئيس وأعضاء مجلس محافظة ذي قار بمخاطر التجاوزات على الواقع العمراني والاقتصادي في المحافظة وأيدوا مقترح رفع التجاوزات مع تأمين البديل المناسب، وقال رئيس مجل محافظة ذي قار المهندس قصي العبادي :إن مظاهر التجاوزات شوهت معالم المحافظة وتجاوزت على التخطيط الأساسي للمدينة، وأضاف ان رفعها مع ايجاد البديل المناسب سيجنبنا ٧٠٪ ، من الاعتراضات في هذا المجال .وتشير التقديرات غير الرسمية إلى وجود أكثر من ٢٥ ألف حالة تجاوز على الأراضي والممتلكات العامة في عموم الوحدات الإدارية التابعة لمحافظة ذي قار، والبالغة ٢٠ وحدة إدارية، فيما أخذت الكثير من حالات التجاوز تزحف باتجاه الأراضي الزراعية وبساتين النخيل.

وخلص مجلس المحافظة في ختام مناقشاته القضية المطروحة الى تكليف المعاونين الإداري والفني باستكمال الدراسة الخاصة بالمتجاوزين والمواقع المتجاوز عليها في عموم المحافظة وتكليف رؤساء الوحدات الإدارية برفع التجاوزات مع تشكيل لجنة من مجلس المحافظة لدعم الجهات التنفيذية المكلفة برفع التجاوزات . وكان مجلس محافظة ذي قار قد كشف في وقت سابق عن خطة لرفع التجاوزات وتوطين المتجاوزين .

حقل الدواجن